

Distr.: General
15 March 2004
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة الموجهة إليكم من الوزير البوروندي للعلاقات
الخارجية والتعاون، السيد تيرونس سينونغوروزا (انظر المرفق).
وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) مارك نيتورويي
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أعرب من جديد عن أمل حكومة بوروندي في أن يأذن مجلس الأمن بإرسال بعثة لحفظ السلام إلى بوروندي من أجل دعم تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي الموقع في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، فضلا عن اتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة مع الحركات المسلحة.

وترى الحكومة البوروندية أن البورونديين بذلوا جهودا ملحوظة للمضي قدما بعملية السلام وتأمل من الأمم المتحدة، بوصفها راعية ووديعة لاتفاق السلام، أن تسهم في إنجاح المرحلة الأخيرة التي ستفضي إلى إحلال السلام في بوروندي كما فعلت في بلدان أخرى.

وقد قامت البعثة الأفريقية في بوروندي بعمل جدير بالثناء رغم عدم كفاية الموارد المالية والسوقية المتاحة لها. ونحن نعتقد أنه من المستصوب في المرحلة الحالية نقل مهامها إلى بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة حتى يتسنى متابعة المرحلة الأصعب في عملية السلام التي من المنتظر أن تفضي إلى إحلال سلام دائم في بوروندي.

وسيكون الهدف المتوخى من عملية لحفظ السلام في بوروندي هو تهيئة الظروف المواتية لتنفيذ جميع أحكام الاتفاقات الموقعة وستتولى هذه العملية المهام الرئيسية التالية:

- التشجيع على تنفيذ اتفاق السلام وتهيئة الظروف المواتية لإبرام اتفاق شامل لوقف إطلاق النار؛
- فرض احترام وقف إطلاق النار؛
- الإسهام في تجميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم، وتجريد السكان من السلاح؛
- المساعدة على تشكيل قوات جديدة للدفاع والأمن وإعادة إدماج المسرحين؛
- توفير الأمن للمحققين الدوليين والشهود في إطار أعمال اللجنة الدولية للتحقيق القضائي واللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة، وهما آليتان ضروريتان لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الحملة الهادفة إلى تحقيق المصالحة الوطنية؛
- تهيئة الظروف الأمنية الضرورية لعودة اللاجئين والمشردين داخليا؛
- تيسير العمل الإنساني واستئناف أنشطة التعمير والتنمية الاقتصادية؛
- المساعدة، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع البلدان المجاورة، على تعزيز الأمن والثقة على الحدود بمراقبة حركة المرور عبر

الحدود ومكافحة التداول الخطر للأسلحة في المنطقة دون الإقليمية. فالترابط بين عمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأثرهما على المنطقة دون الإقليمية برمتها أمر واضح للغاية.

وبالنظر إلى المهمة المتوخى النهوض بها، ترى الحكومة البوروندي أن من الضروري تزويد بعثة من هذا القبيل بالموارد اللازمة، ولا سيما الصلاحيات الكافية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ويعزى استمرار وقف إطلاق النار في ١٦ من أقاليم البلد السبعة عشر إلى احترام التزامات الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية وغيرهما من الحركات المسلحة التي انضمت إلى عملية السلام. بيد أن هذا الوقف هش إذ أن المقاتلين السابقين لا يزالون يجولون في أوساط السكان بأسلحتهم ومن شأن أي حادث مؤسف أن يشعل النار مجدداً ويقوض كلما أحرز من تقدم حتى الآن. أما قوات التحرير الوطني التابعة لأغاتون رواس فلم تنضم بعد لطاولة المفاوضات رغم أن الأمل حقيقي في تخليها عن القتال.

ومن المتوقع بعد نهاية الفترة الانتقالية المرتقبة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إجراء انتخابات عامة في تشرين الأول/أكتوبر. وحتى تكون هذه الانتخابات سلمية وحرّة وعادلة وشفافة، لا بد من تهيئة بعض الظروف السياسية والأمنية والنفسية والإنسانية. ومن شأن نشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أن يسهم في تهيئة هذه الظروف.

إن الشعب البوروندي قد عانى كثيراً من الحرب. ويعول على الدعم الذي عودته عليه الأمم المتحدة لترسيخ التقدم المحرز حتى الآن والتوصل إلى سلام نهائي. وقد يكون هذا هو الوقت الذي ينبغي فيه للمنظمة أن تتدخل مباشرة قبل فوات الأوان.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تيرونس سينونغوروزا
وزير العلاقات الخارجية والتعاون